

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-642) |
ال الصادر في الدعوى رقم (V-2020-4180)

لجنة الفصل
الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - المدة النظامية - غرامة التأخير في السداد - قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - إلزام المدعى عليها بدفع الضريبة والغرامات.

الملخص:

طالب المدعية (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) المدعى عليها بسداد ضريبة القيمة المضافة وغرامات التأخير بالسداد وذلك عن الفترات الضريبية الآتية (فبراير، مارس، أبريل، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، أكتوبر) لعام ٢٠١٩م، وطالبت بالجز على أموال المدعى عليها - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى إذا قدمت من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، يتعين قبول الدعوى شكلاً - ثبت للدائرة: أن المدعى عليها لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الضريبية خلال الأجل النظامي رغم إشعارها بضرورة السداد و إفادتها بتعليق خدماتها بموجب خطابات التنبيه المرفقة في ملف الدعوى ولم تستجب لذلك، عطفاً على عدم تزويد المدعية بأسباب العجز عن الوفاء بالتزاماتها الضريبية طوال فترة المراسلات مما يعد إهمالاً وقصيراً منها في أداء التزاماتها الضريبية تجاه حقوق الدولة - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً - إلزام المدعى عليها بسداد ضريبة القيمة المضافة وغرامات التأخير بالسداد - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٨٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٠١٣هـ.
- المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٤/٢٠١٤هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد ٢٦/٠٥/١٤٤٢هـ الموافق ١٠/٠١/٢٠٢٠م؛ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، ... وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للزكاة والدخل الضريبية برقم (...)، تلخص وقائع هذه الدعوى في أن الهيئة العامة للزكاة والدخل، تقدمت بلائحة دعوى تضمنت طلب إلزام المدعي عليها شرکة ...، سجل تجاري رقم (...)، بسداد ضريبة القيمة المضافة وغرامات التأخير بالسداد وذلك عن الفترات الضريبية الآتية(فبراير، مارس، إبريل، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، أكتوبر) لعام ٢٠١٩م، وطالبت بالحجز على أموال المدعي عليها وإلزامها بسداد مبلغًا وقدره (٢,٨٨٦,٤٦٦) ريال.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها اجابـت: « بكل احترام ونيابة عن موكلتي المدعي عليها أتقدم لسعادتكم بطلب التفاصـيل هذا استناداً لنـص المادة (٦٦) من نظام المرافعـات الشرعـية باعتباره نظام المرافعـات العامـ. وحيث أنـ المدعـية أورـدت في صـحيفـة دعواـها أنـ المـبلغ المـطلـوب وـهـو (٢,٨٨٦,٤٦٦) ريال وـهـو يـشـمل ضـريبـة الـقيـمة المـضـافـة عنـ أـشـهـر (فـبراـير / مـارـس / إـبرـيل / مـايـو / يـونـيو / يولـيو / أغـسـطـس / أـكـتوـبـر / مـنـ الـعـام ٢٠١٩ـ). وحيـثـ أنـ صـحـيفـةـ الدـعـوـيـ الـعـامـةـ لمـ يـذـكـرـ فـيهـ شـهـرـ سـبـتمـبرـ ٢٠١٩ـ وحيـثـ أنـ صـحـيفـةـ الدـعـوـيـ الـعـامـةـ لمـ تـوـضـحـ تـفـاصـيلـ الـمـطـالـبـةـ كـمـ مـقـدـارـ ضـريبـةـ الـقـيـمةـ المـضـافـةـ الـمـسـتـدـقـةـ؟ـ وـكـمـ مـقـدـارـ غـرـامـةـ التـأـيـيرـ الـمـفـروـضـ؟ـ حتـىـ يـتـسـنىـ عـلـىـ موـكـلـتـيـ الرـدـ عـلـىـ هـذـاـ.ـ فإنـ موـكـلـتـيـ تـلـمـسـ مـنـ سـعـادـتـكـمـ إـلـزـامـ المـدـعـيـةـ بـتـدـرـيرـ دـعـواـهاـ تـدـرـيرـاـ صـحـيـحاـ مـفـصـلاـ يـتـفـقـ مـعـ نـصـ المـادـةـ (٦٦)ـ مـنـ نـظـامـ الـمـرـافـعـاتـ الشـرـعـيـةـ وـذـلـكـ بـالـإـجـابـةـ كـتـابـةـ عـلـىـ طـلـبـ الـتـفـاصـيلـ حـتـىـ يـتـمـكـنـ المـدـعـيـ عـلـىـ الرـدـ عـلـىـ الدـعـوـيـ وـالـسـيـرـ فـيـ الـأـجـرـاءـاتـ وـتـسوـيـةـ الدـعـوـيـ.ـ

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١١/٢٤/٢٠٢٠م، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المـرئـيـ عنـ بـعـدـ وـحـيـثـ رـغـبـ الطـرـفـانـ نـظـرـ الدـعـوـيـ،ـ وـذـلـكـ بـمـشـارـكـةـ مـمـثـلـ المـدـعـيـةـ ...ـ هـوـيـةـ وـطـنـيـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ وـمـشـارـكـةـ مـمـثـلـ المـدـعـيـ عـلـىـهـاـ ...ـ هـوـيـةـ وـطـنـيـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ بـصـفـتـهـ وـكـيلـ بـمـوجـبـ وـكـالـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ وـحـيـثـ طـلـبـتـ الدـائـرـةـ منـ المـدـعـيـةـ تـدـرـيرـ دـعـواـهاـ عـلـىـ أـنـ تـتـضـمـنـ مـبـلـغـ الـمـطـالـبـةـ لـكـلـ فـتـرـةـ عـلـىـ حـدـاـ معـ ماـ يـؤـيدـ ذـلـكـ،ـ وـعـلـىـ أـنـ تـطـلـعـ المـدـعـيـ عـلـىـ مـذـكـرـةـ المـدـعـيـةـ وـالـرـدـ عـلـىـهـاـ قـبـلـ موـعـدـ الجـلـسـةـ الـقـادـمـةـ،ـ وـبـنـاءـ عـلـىـ قـرـرـ التـأـجـيلـ إـلـىـ جـلـسـةـ يـوـمـ الـاثـنـيـنـ ٢١/٢٢/٢٠٢٠ـ.ـ

وفي يوم الاثنين بتاريخ ٠٥/٠٥/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/٢٢/٢٠٢٠م انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المـرئـيـ عنـ بـعـدـ وـحـيـثـ رـغـبـ الطـرـفـانـ نـظـرـ الدـعـوـيـ،ـ وـذـلـكـ بـمـشـارـكـةـ مـمـثـلـ المـدـعـيـةـ ...ـ هـوـيـةـ وـطـنـيـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ وـمـشـارـكـةـ مـمـثـلـ المـدـعـيـ عـلـىـهـاـ ...ـ هـوـيـةـ وـطـنـيـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ بـصـفـتـهـ وـكـيلـ بـمـوجـبـ وـكـالـةـ رـقـمـ (...ـ)ـ

وحيث طلب الأخير مهلة للاطلاع على لائحة المدعى وتقديم رده قبل موعد الجلسة القادمة، وقررت الدائرة التأجيل إلى جلسة يوم الأحد ٢٠٢٠/١٠/١٠.

وقد طلبت المدعى عليه بفرز الأشهر وقد كان رده ١-الفترة الضريبية فبراير لعام ٢٠١٩م تخلف المدعى عليه عن سداد أصل الضريبة بقيمة ٦٧٩,٣٦٩ ريال ونتج عنها غرامات تأخر في السداد بإجمالي مبلغ ٨٢١,٠٢٠ ريال -٢ فيما يخص فترة مارس ٢٠١٩م تناصر مطالبة الهيئة على غرامات التأخر بالسداد لكون المدعى عليه قام بسداد أصل الضريبة في تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩م ونظراً لعدم التزامه بسداد أصل الضريبة خلال الميعاد النظامي مما نتج عنه غرامات تأخر بالسداد بإجمالي ٣٧,٨٢٢ ريال -٣ فيما يخص فترة أبريل ٢٠١٩م تناصر مطالبة الهيئة على غرامات تأخر بالسداد بإجمالية ٣٧,٨٢٢ ريال -٤ فيما يخص غرامات تأخر بالسداد لكون المدعى عليه قام بسداد أصل الضريبة في تاريخ ١٦/٧/٢٠١٩م ونظراً لعدم التزامه بسداد أصل الضريبة خلال الميعاد النظامي مما نتج عنه غرامة التأخر بالسداد بقيمة ٣٧,٨٢٢ ريال -٥ فيما يتعلق بالفترة الضريبية مايوا ٢٠١٩م، تخلف المدعى عليه عن سداد أصل الضريبة بقيمة ٦٢٨,٦١١ ريال -٦ ونتج عنه غرامات تأخر في السداد بإجمالي مبلغ ٥٠٠,٦٢٦ ريال -٥ فيما يخص الفترة الضريبية يونيو ٢٠١٩م، تخلف المدعى عليه عن سداد أصل الضريبة بقيمة ٧٨,٣٩٥ ريال ونتج عنه غرامة تأخر في السداد بإجمالي مبلغ ٩٢,٦١٥ ريال -٧ فيما يخص الفترة الضريبية يوليو ٢٠١٩م، تخلف المدعى عليه عن سداد أصل الضريبة بقيمة ٧٨,٣٩٥ ريال ونتج عنه غرامة تأخر في السداد بإجمالي مبلغ ٩٢,٦١٥ ريال -٨ أما ما يخص فترة يوليو ٢٠١٩م تناصر مطالبة الهيئة على غرامات التأخر في السداد لكون المدعى عليه قام بسداد أصل الضريبة في تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩م ونظراً لعد التزامه بسداد أصل الضريبة خلال الميعاد النظامي مما نتج عنه غرامة التأخر بالسداد بقيمة ٨٠,٣٧٦ ريال -٩ فيما يخص الفترة الضريبية أغسطس ٢٠١٩م قام المدعى عليه بسداد جزء من أصل الضريبة المضافة بتاريخ ٠٣/١٩/٢٠١٩م بقيمة ٢٠٣,٥٩٦ ريال ليصبح مبلغ الضريبة الذي تخلف عن السداد بقيمة ٧٠,٤٩٠,١٨٢ ريال. ونظراً لعدم التزامه بسداد أصل الضريبة خلال الميعاد النظامي مما نتج عنه تأخر بالسداد بقيمة ٥٠٢,٣٥٠ ريال -١٠ فيما يتعلق بالفترة الضريبية أكتوبر ٢٠١٩م، تخلف المدعى عليه عن سداد أصل الضريبة بقيمة ٧٩,٧٦٤,٤٤٨ ريال -١١ ونتج عنه غرامة تأخر بالسداد بقيمة ٧٥,٦١٨,٨٩٣ ريال.

وفي يوم الأحد ٢٦/٥/١٤٤٢هـ الموافق ١٠/١٢/٢٠٢١م انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ممثل المدعى ... هوية وطنية رقم (...) ومشاركة ممثل المدعى عليها ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن المدعى عليها بموجب وكالة رقم (...) وبسؤال وكيل المدعى عليها عن طلب الدائرة بالرد على دعوى المدعى أجاب بأن موكلته في إجراءات صلح مع الهيئة العامة للزكاة والدخل وتم إجراء محادثة مع ... لإجراءات المصالحة، وبسؤال طرفى الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صيغة الدعوى وما لحقها من ردود أجابا بالنفي.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم(م) ١١٣/١١/٢٠٢١هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٤/١٢هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من الناحية الشكلية، حيث أن الثابت من ملف الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى عبر بوابة الإلكترونية بتاريخ ٢١/٠١/٢٠٢١م وحيث أن القرار الصادر منها محل الدعوى متعلق بعام ٢٠١٩م، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها خلال المدة النظامية المحددة بخمس سنوات المنصوص عليها في الفقرة (٨) من المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م) ١١٣/٢٠٢١هـ والتي تنص على: «لا تسعم الدعاوى في المنازعات الضريبية بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة أو من تاريخ العلم بالواقعة محل النزاع، إلا في حالة وجود عذر قبله للجنة»، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع، حيث أن المدعية (الهيئة العامة للزكاة والدخل) تهدف من دعواها إلى إلزام المدعى عليها بسداد مبلغ (٩٢,٤٨,٢٤٠) ريال يمثل ضريبة القيمة المضافة وغرامات التأخير بالسداد عن الفترات الضريبية الآتية (فبراير، مارس، أبريل، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، أكتوبر) لعام ٢٠١٩م، حيث ثبت مخالفة المدعى عليها لنص المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على: «يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يسدد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية»، وحيث لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الضريبية خلال الأجل النظامي رغم إشعارها بضرورة السداد وإفادتها بتعليق خدماتها بموجب خطابات التنبيه المرفقة في ملف الدعوى ولم تستجب لذلك، عطفاً على عدم تزويد المدعية بأسباب العجز عن الوفاء بالتزاماتها الضريبية طوال فترة المراسلات مما يعد إهمال وتقدير منها في أداء التزاماتها الضريبية اتجاه حقوق الدولة.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- إلزام شركة ... سجل تجاري رقم (...) المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ وقدره (٩٢,٤٨,٢٤٠) ريال سعودي.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسليمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلَ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِيهِ أَجْمَعِينَ.